القانون الدولي الإنساني في زمن كوفيد-19

يواجه الناس الذين يعيشون في مناطق النزاعات، والذين أثقل كاهلهم سنوات الحرب والدمار وتدهور الخدمات الأساسية والنزوح، تهديدًا محدقًا على وجه خاص يتمثل في جائحة كوفيد-19. وفي ظل اعتماد العديد من السكان على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة، ينبغي ألا يغيب عن أذهاننا أن القانون الدولي الإنساني يقدم ضمانات بالغة الأهمية للمتضررين من النزاعات المسلحة، حتى في ظل تفشي الجوائح.

يحتاج العاملون في مجال الرعاية الصحية إلى تضامنكم واحترامكم، لا أن يُلاحقوا بالوصم.

تقديم الرعاية الصحية

المرافق الطبية المزوَّدةً بما يكفي من الموظفين والمجهزة جيدًا ضرورية لتقديم الرعاية الطبية على نطاق واسع، حسبما تجلى بوضوح أثناء تفشي جائحة كوفيد-19. يجب احترام الأفراد العاملين في المجال الطبي ووحدات الرعاية الصحية ومرافق النقل الطبي من التعرض لهجوم أثناء النزاعات.

نظافة الأيدي مهمة لمنع تفشي العدوى، لذلك فمن الأهمية بمكان عدم عرقلة وصول إمدادات المياه أثناء الأزمة.

إمدادات المياه

يكفل القانون الدولي الإنساني حماية شبكات المياه، بما في ذلك مرافق الصرف الصحي وتوزيع المياه، من الهجمات أثناء النزاعات، كونها أعيانًا مدنية ومرافق لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة.

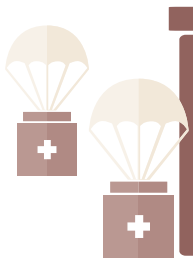

يحق للسكان المدنيين المتضررين من النزاع المسلح أن تُلبى احتياجاتهم الأساسية.

الإغاثة الإنسانية

بينما تتخذ الدول تدابير لاحتواء انتشار الفيروس، من الأهمية بمكان كفالة وصول الإغاثة الإنسانية غير المتحيزة للفئات السكانية المستضعفة وأن يكون بوسع موظفي الإغاثة مواصلة مساعدة مَن هم بأمس الحاجة إلى المساعدة.

شكلت حماية المرضى والجرحى المبدأ المؤسس لاتفاقية جنيف الأولى، وستظل تحظى بالقدر ذاته من الأهمية على الدوام.

الأشخاص المعرضون للخطر بصفة خاصة

من الضروري التأكد من عدم إهمال المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والذين يعانون من مشكلات صحية سابقة والأشخاص الذين يعانون من ضعف جهازهم المناعي. وقد يشكل عمرهم أو حالتهم البدنية عائقًا أمام التزامهم بالتدابير الصحية الوقائية، ما يجعلهم أكثر عرضة للإصابة بالعدوى.

يشترط القانون الدولي الإنساني الحفاظ على صحة المحتجزين ونظافتهم الصحية، وأن يحصل المحتجزون المرضي على الرعاية الطبية والاهتمام اللذين تقتضيهما حالتهم

المحتجزون

تشكل مرافق الاحتجاز التي تكون مكتظة أو تفتقر إلى هياكل أساسية ملائمة للصرف الصحي أو للتهوية، تحديًا خطيرًا عندما يتعلق الأمر بالوقاية من انتشار الأمراض المُعدية مثل جائحة كوفيد-19. ومن المستحسن أن تجري مرافق الاحتجاز فحصًا للوافدين الجدد، وأن تركب نقاطًا لغسل الأيدي وتنشيء أجنحة عزل.

يفرض القانون الدولي الإنساني ضرورة حصول جميع المدنيين على الرعاية الصحية دونما تمييز.

النازحون داخليًا والمهاجرون وطالبو اللجوء واللاجئون

يتمتع جميع المدنيين بالحماية من آثار العمليات العدائية المسلحة ومن الحرمان التعسفي من الحرية. وينطبق هذا بكيفية مماثلة على النازحين داخليًا والمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين، إذ يتعرضون بوجه خاص لتفشي جائحة كوفيد-19، نظرًا لأوضاعهم المعيشية القاسية في كثير من الأحيان.

يجب اتخاذ خطوات مناسبة للحيلولة دون انقطاع الأطفال عن التعليم حتى إن كانوا في منازلهم.

الأطفال والتعليم

يتضمن القانون الدولي الإنساني قواعد تتطلب من أطراف النزاع تسهيل الحصول على التعليم. ومع ذلك، أغلقت العديد من المدارس إغلاقًا مؤقتًا من جراء هذه الجائحة. وفي حين يعد هذا إجراءً وقائيًا مهمًا، إلا أنه يشكل عبئًا إضافيًا على استمرارية التعليم، ولا سيما في مناطق النزاع المسلح.

ICRC

لمزيد من المعلومات بشأن الكيفية التي يوفر بها القانون الدولي الإنساني الحماية في أثناء الجوائح، يرجى زيارة الصفحة الإلكترونية:
https://www.icrc.org/en/document/covid-19-how-ihl-provides-crucial-safeguards-during-pandemics